

حقوقيون يدعون إلى تشريع منظومة قضائية ترتقي بواقع القضاء

رام الله - وفا- دعا عدد من الحقوقيين المشاركين في ورشة عمل (القضاء العسكري واقع وافاق) إلى العمل على وضع رزمة من التشريعات المتعلقة بالقضاء العسكري.

وقالوا ان ذلك يهدف إلى الوصول لقضاء منظم مستقل وحيادي من خلال فريق عمل وطني قادر على الارتقاء بالقضاء الفلسطيني، لضمان محاكمات عادلة تحفظ حقوق الإنسان، وتساوي بين حقوق القضاة المدنيين والعسكريين، وتفعيل المرجعيات القضائية واللجوء إلى المحكمة الدستورية المخولة قانونا للبت في الخلافات القانونية بين اختصاصات وصلاحيات المحاكم. جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها مفوضية الاستخبارات العسكرية في مدرسة الشهيد خالد الحسن لإعداد الكادر في التوجيه السياسي والوطني بمشاركة اللواء عدنان ضميري المفوض السياسي العام و علي مهنا نقيب المحامين ومعين البرغوثي أستاذ القانون في معهد القانون بجامعة بيرزيت، والدكتور عزمي الشعبوي مفوض الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) والدكتور عمر رحال من مركز إعلام حقوق

الإنسان والديمقراطية (شمس). وافتتح الورشة اللواء عدنان ضميري بكلمة قال فيها: إن القوانين الفلسطينية ما زالت في طور التكوين والبناء والتعديل بسبب التداخل في الصلاحيات، وان عددا منها صدر بعد إقامة السلطة الوطنية كقانون الخدمة في قوى الأمن، كما تطرق إلى علاقة المنتسبين للمؤسسة الأمنية بالسياسة أو العضوية في التنظيم السياسي، وقال إن هذه الورشة جزء من عمل التوجيه السياسي في التوعية والتثقيف والأجهزة وتحديد انتماءها وولائها وعناصرها تلك المفاهيم، وإذا لم يكن هناك ولاء للقائد فإن ذلك يفتح المجال أمام الانقلابات.

وأكد حرص التوجيه السياسي على تطوير المؤسسة الأمنية بما فيها القضاء العسكري. كما ألقى القاضي العسكري نعمان فنون كلمة نيابة عن اللواء احمد المبيض استعرض خلالها مراحل تأسيس القضاء العسكري لمحاسبة الخارجين على القانون في دول الشتات، وتم مواصلة العمل بالقضاء الثوري بعد قيام السلطة الوطنية على العسكريين لتحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان وهذا محور نقاش هذه الورشة.

والقى نقيب المحامين مداخلة حول واقع القضاء العسكري دعا فيها إلى تحديد اختصاصات القضاء النظامي العسكري بما يضمن عدم التداخل فيما بينهما، مشيراً إلى الاختلاف في بين الواقع الذي شرع فيه القانون في مرحلة الثورة وملاءمته للوضع الحالي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيه وتشريع قوانين جديدة تضمن حقوق المتهم في الدفاع الحقيقي أمام المحاكم العسكرية.

وفي مداخلته حول مشاريع قوانين القضاء العسكري (القضاء الثوري) استعرض معين البرغوثي قوانين القضاء الثوري وما تضمنته من قوانين أصول المحاكمات والعقوبات والإصلاح والتأهيل ورسوم المحاكم الثورية والتي استمر العمل بها وفق بمرسوم رئاسي عام ١٩٩٤ في وقت شهدت فيه الساحة الفلسطينية نقصا كبيرا في القوانين والتشريعات، ما اوجد تداخلاً في بين القضاء النظامي والعسكري.

ودعا إلى التفكير برزمة من التشريعات الخاصة بالقضاء العسكري ووضع حدود وفواصل بينه وبين القضاء الإداري. وأكد الشعبوي أن عدم الانتظام في مراحل الانتقال من الثورة إلى السلطة ومن ثم إلى الدولة

ومؤسساتها عكس نفسه على واقع القضاء الفلسطيني، خاصة في وضع القضاء العسكري في إطار السلة القضائية.

وقال إن المطلوب الآن هو بناء سلطة قضائية كجزء أساسي من مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة يحكمها قانون واحد وجديد يمنع التداخلات والاختلافات في الجوانب القضائية والصلاحيات، ويراعي أن تكون سلطة قضائية تتسم بالاستقلالية، ودور القضاء وما إذا كان اختصاص القضاء العسكري بالعسكريين دون غيرهم، ومراعاة التدرج في القضاء العسكري وضمان المحاكمات العادلة. واستعرض الدكتور عمر رحال دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية تطوير القضاء العسكري، وسبل بناء جسور الثقة مع المؤسسة الأمنية عبر تنفيذ أنشطة مشتركة تعزز الرقابة القانونية على عمل المؤسسة الأمنية.

وفي مداخلته قال القاضي أحمد براك أن القضاء العسكري انشأ لحماية مصلحة الدولة والدفاع عنها، لكن المعضلة تكمن في ملائمة قانون منظمة التحرير الفلسطينية للواقع الحالي الأمر الذي يتطلب تشريع قانون جديد يجب العمل على إخراجه إلى حيز الوجود.